لمن لم يقتنع بعد:

ما الثمن المطلوب من حزب الله؟

أحلام بيضون

دكتوراة في القانون الدولي

9613210138

ahlambey@ul.edu.lb

لا أتناول عادة المواضيع التي يكثر تحليلها ونقاشها، إلا أن موضوع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان يتحمل الكثير من الكتابات لأهميته. في موضوعنا هذا نسلط الضوء على الثمن المطلوب من حزب الله من خلال اتهامه بجريمة اغتيال الحريري. ولمن لم يقتنع بعد بإمكانية أن يكون تركيب المحكمة قد كان مخططا لجريمة مخططة أصلا، نسأله هل أن من يشن حربا للتخلص من حزب الله لا يقدم على ارتكاب جريمة للوصول إلى ذات النتيجة؟

بعد هذه المقدمة المختصرة نود في التأكيد على الغاية المشبوهة للمحكمة تناول النقاط التالية:

١- الكيفية التي تمً بها تشكيل المحكمة الدولية.

صحيح أن الحكومة اللبنانية هي التي تقدمت بطلب إلى الأمم المتحدة لتشكيل المحكمة الخاصة المختلطة، غير أن الإجراءات التي تبعت ذلك وصولا إلى تشكيلها من قبل مجلس الأمن تجعلنا نقرأ في ذلك ما يلي:

مجلس الأمن هو المخول من ضمن المنظومة الدولية بالأمن والسلم الدوليين، وهو الذي يتخذ القرارات والإجراءات التي من شأنها الحد من تهديد الأمن والسلم الدوليين. وبما أن مجلس الأمن يخضع بفعل تركيبته لسياسات الدول الكبرى المساندة لإسرائيل، فإن مواقفه تأتي متجانسة مع تلك السياسات لجهة إدانة كل من يعتبر تهديدا لإمن الدولة الصهيونية، ومن مثل حزب الله يمثل هذه الحقيقة.

انطلاقا من ذلك فإن المحكمة الدولية جاءت بدلا عن ضائع. لقد كان منتظرا أن يؤدي اغتيال الحريري ذاته (اغتيال بتدبير أميركي-إسرائيلي) إلى خروج السوريين من لبنان وإلى تسليم حزب الله لسلاحه. لم يحدث ذلك، لقد خرج السوريون دون أن يتخلوا عن حزب الله، ولم يتسن للراغبين أن يروا إنهيار النظام السوري. تشكلت لجنة تحقيق دولية، وتسارعت التسريبات في اتهام سوريا، وبإمكانية التدخل عسكريا في كل من سوريا وإيران. ومعلوم أن النظامين في البلدين المذكورين هما السند الأساسي لحزب الله في لبنان. غير أن المأزق الأميركي في كل من العراق وأفغانستان لم يسمح لإدارة بوش بالإقدام على مثل ذلك. تمً الإكتفاء بشن الحرب على حزب الله في لبنان لشلً اليد اليمنى لكل من سوريا

وإيران في لبنان والمهدد الرئيسي للكيان الصهيوني. ولن نعود هنا إلى ما أصبح معلوما عن الدور الأميركي في التحريض على حرب ٢٠٠٦.
أمام فشل الحملة العسكرية أصبحت الوسيلة القضائية كل ما تبقى أمام الراغبين في التخلص من المقاومة الإسلامية اللبنانية عن طريق إدانة حزب الله بجريمة اغتيال الحريري وتكريس الصفة الإرهابية لذلك الحزب، خاصة أنه لم يكن بالإمكان جرُه إلى فتنة داخلية رغم كل ما يقال عن ٧ أيار عام ٢٠٠٨ (ما تسرب حول أقوال فيلتمن يثبت ذلك).

٢- الكيفية التي يتم بها التحقيق
اكتفاء التحقيق بوسيلتين : الشهود والإتصالات
بالنسبة للشهود لن نكرر هنا ما كثر تناوله والجدال حول ملف شهود الزور، وسنكتفي بالقول كيف يمكن لجريمة بمستوى جريمة اغتيال الحريري أن يكون شهودا عليها بمستوى الشهود الصغار كزهيرالصديق، أو الجرجوة، أو هسام هسام...
أما بالنسبة للشهود الكبار، وهنا بيت القصيد، فإن من شهد على تورط سوريا أو حزب الله، هم أخصام سياسيون، يتواطؤن لتجريد حزب الله من سلاحه. وهنا يطرح السؤال القانوني حول صحة الشهادة من قبل خصم.

٣- التسريبات الصحفية
إن التسريبات الصحفية المتكررة توشي بمسألتين : الأولى أنها تنقض مقولة أن المحكمة الدولية هي جهة قضائية وهي غير مسيسة؛ والثانية، أن تكرار التسريبات الى صحف دولية معروفة يجعلنا نعتقد بأن هذه التسريبات مقصودة، إما لمعرفة ردة الفعل عليها وإما أنها بدافع سياسي بقصد التهويل والدفع بحزب الله كي يبادر إلى القدوم عن تنازلات فيما يتعلق بسلاحه واستراتيجيته. إن هذه المسألة ستريح فرقاء في داخل لبنان، وتخلصهم من مكامن قوة شريكهم في الوطن، وستريح العدو الصهيوني من العدو العنيد المستعصي على الحلول السلمية.

٤- المواقف والتصريحات الداخلية والخارجية
إن المواقف من المحكمة في الداخل والتمسك بها رغم ما يتضح من الإنحراف بعملها القضائي إلى معالجة وضع سياسي وعسكري، يؤكد أن الحكم المنحاز من شأنه أن ينتج وضعا ملائما للجهة التي تسعى للتخلص من سلاح حزب الله، وإخراج لبنان من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي. لذلك ورغم اعتراف الفريق المنادي بنزع سلاح الحزب بتسيس المحكمة وبوجود شهود زور فإن أعضاءه يعرقلون إحالة ملف شهود الزور إلى القضاء، ويتمسكون بالمحكمة وبقرارها الظني.
أما العدو الصهيوني فلم يخف ارتياحه لما يمكن أن يصدر عن المحكمة الدولية من توقع إدانة لعناصر من حزب الله إلى درجة أن مسؤولين صهاينة بدؤوا يتحضرون إلى التخلص

من حزب الله، والتوصل إلى اتفاق صلح بين لبنان وإسرائيل (٢٠١٠/١١/٢٥). إن تزامن الإعلان عن الإنسحاب من الغجر يؤكد التمهيد من الجانب الإسرائيلي لذلك.

٥- التشابه بين المسألة اللبنانية والمسألة السودانية

تتشابه المسألتان السودانية واللبنانية فيما يتعلق بموضوع العدالة الدولية، فالرئيس السوداني وبعض المسؤوليين الآخرين اتهموا بارتكاب جرائم ضد مجموعات من مواطنيهم السودانيين، وتدخلت المحكمة الجنائية الدولية معلنة البشير شخصا ملاحقا دوليا، وتحت هذا العنوان تسنى للإدارة الأمريكية وغيرها من الإدارات الغربية أن تضغط باتجاه فصل الجنوب السوداني عن الدولة السودانية القائمة والضغط لإجراء استفتاء من أجل ذلك. لم يكن السودان يهم الغرب قبل أن تظهر فيه الموارد النفطية، ولم يكن أحد ينتبه إلى تعدد الطوائف والإثنيات ووجوب منح الجنوب الحق بتقرير المصير.

تتشابه تلك المسألة مع ما يتم السعي لتحقيقه بحق حزب الله في لبنان عن طريق تنظيم المحكمة الدولية والحكم المنتظر أن يصدر عنها، بعد أن فشلت جريمة الإغتيال بحد ذاتها عن تحقيق ذلك، وبعد أن فشلت حرب إسرائيل في ٢٠٠٦، وبعد أن أفشلت محاولات التفجير الداخلي والتي لا تزال مستمرة.

٦- لا بد في هذا المختصر من التنبيه أن إيقاف عمل المحكمة الدولية من قبل لبنان هو مسألة ممكنة بما أن لبنان هو الذي طالب بإقامتها. إنها تخضع بالدرجة الأولة لعنصر الرضا، خاصة أن الأمر يخص الدولة اللبنانية قبل أي جهة أخرى، فالجريمة وقعت على الأرض اللبنانية، والشهداء لبنانيون، والقضية تتعلق بالأمن الوطني الداخلي.

٧- أخيرا، رغم كل ما يحيط بالمحكمة وما يشاع عن القرار الظني، يستبعد أن يقود ذلك إلى أحداث داخلية، كما يستبعد أن يغير ذلك بالتوازن الداخلي الدقيق في لبنان، فالحرب الأهلية الداخلية في لبنان لم يمض عليها وقت طويل، واللبنانيون لم ينسوا بعد. أما أطراف الفتنة الأقليميون فهم منشغلون بأمورهم الداخلية، وأطراف الفتنة الدوليون منشغلون بحروبهم. وأما إسرائيل فقد منيت بهزيمة لا بأس بها مع اكتشاف شبكات الجواسيس التي تم زرعها في لبنان. أضف إلى ذلك ما يحصل في العالم والمنطقة خاصة من مخاض وتغيير على مستوى استعادة بعض الدول لإدوارها، وإعلان مواقفها من السياسة العدوانية والإجرامية الإسرائيلية. وما تنقله وسائل الإعلام الحديثة من وقائع غير كثيرا بالمزاج الشعبي الدولي، مما يجعل الحكومات المتغترسة تحسب حسابا اليوم لردة فعل شعوبها.